الإخوان المسلمون .. تاريخ حافل بالمؤامرات «3»

في عام 1965م كانت مصر تخوض في اليمن حرباً إلى جانب الشعب اليمني دفاعاً عن ثورة 26 سبتمبر والنظام الجمهوري. وفي العام نفسه وضع الرئيس الأمريكي "ليندن جونسون" هدفاً أساسياً لإدارته هو إسقاط النظام في مصر وأعلن حصاراً اقتصادياً لتجويع الشعب المصري، ومنع بيع القمح الأمريكي لمصر.. وتزامن هذا الإعلان مع اعتراف وثائق المخابرات المركزية الأمريكية بانها أسقطت (سوكارنو) واغتالت (لومومبا) وأبعدت (نكروما) عن الحكم كما أعلنت المخابرات المركزية الأمريكية وقوفها خلف سلسلة انقلابات في عدد من دول أفريقيا التي تجاوبت مع جهود عبد الناصر الرامية إلى إقامة تضامن آسيوي أفريقي في إطار حركة عدم الانحياز.

في هذه الظروف تحرك الإخوان المسلمون لقلب نظام الحكم واغتيال جمال عبد الناصر وفشلت خطة الإخوان.. وكان هناك يقين بأن الغزو من الداخل لن ينجح مع مصر فكان الغزو من الخارج عام 1967م الذي استهدف أيضاً إسقاط النظام في مصر بحسب اعتراف زعماء إسرائيل.

أحمد الحبيشي

من المفارقات العجيبة أن الرئيس الأمريكي جونسون كتب في مذكراته انه عندما جاءته أنباء انتصار الجيش الإسرائيلي قال: إن هذا أعظم خبر سمعناه، فيما أعلن أحد شيوخ "الإخوان المسلمين" البارزين وهو محمد متولي الشعراوي انه صلى لله ركعتين شكراً على انتصار إسرائيل وهزيمة الجيش المصري عندما كان يشتغل بالتدريس في الجزائر عام1967 م!!؟

في كتابها "أيام من حياتي" شرحت زينب الغزالي مؤامرة عام 1965م التي كانت واحدة من الضالعين فيها وحكم عليها بالسجن 25 عاماً ثم أفرج عنها السادات في أوائل السبعينات أثناء تحالفه مع الإخوان المسلمين.

تروي زينب الغزالي في الباب الثالث من كتاب "أيام من حياتي" تفاصيل مثيرة عن علاقاتها بالقيادي الإخواني الشيخ عبدالفتاح إسماعيل الذي تعرفت عليه في السعودية عام 1957م، وكيف بايعته في الكعبة على السمع والطاعة والجهاد في سبيل الله، وما الذي عملته تنفيذاً لهذه البيعة بعد عودتها إلى مصر؟؟.. ثم تمضي قائلة: "كانت خطة العمل تستهدف تجميع كل من يريد خدمة الإسلام لينضم إلينا وكان ذلك كله مجرد بحوث ووضع خطط حتى نعرف طريقنا.. فلما قررنا أن نبدأ العمل كان لابد من استئذان المرشد العام الأستاذ حسن الهضيبي لدن دراساتنا الفقهية حول قرار حل جماعة الإخوان المسلمين انتهت إلى أنه باطل . كما أن جمال عبد الناصر ليس له أي ولاية شرعية ، ولا تجب له أية طاعة على المسلمين والسبب هو أنه لا يحكم بـ (الكتاب والسنة). وتشير السيدة زينب الغزالي بعد ذلك إلى أن الهضيبي أوكل جميع المسؤوليات الخاصة بتنفيذ هذه الخطط إلى سيد قطب!!

وفي شهادة أخرى اعترف القيادي الإخواني احمد عبد المجيد في كتابه الصادر عام 1991م بعنوان "الإخوان ومعركتهم مع عبد الناصر" انه بحث خطة اغتيال عبد الناصر مع سيد قطب وان تمويل التنظيم كان يأتي من الخارج، وانه كان يتم تدريب الشباب على وضع القنابل والمتفجرات، مشيراً إلى أن لقاءً سرياً انعقد في منزل علي العشماوي بحي (شبرا) وحضر هذا اللقاء الشيخ عبدالفتاح إسماعيل والشيخ محمد فتحي رفاعي.. وقد طرحت في هذا اللقاء مأمورية اغتيال جمال عبد الناصر على أساس أن يكون ما بين عشرين إلى ثلاثين استشهادياً مستعدين للموت والشهادة، وانهم على صلة بالأستاذ المرشد حسن الهضيبي.. وانهم استأذنوه لهذا العمل فوافق. وبالتالي يعتبر هذا العمل شرعياً لانه موثق من ولي الأمر والقيادة الشرعية!!

من جانبه اعترف علي عشماوي في مذكراته التي نشرها بعد اطلاق سراحه في عهد السادات أن الإخوان حاولوا قتل عبد الناصر سنة 1954م وكرروا ذلك مرة أخرى سنة 1965م، واعترف أيضاً بخططهم للنسف والتدمير وتخزين الأسلحة، كما تحدث عما اسماها مجموعة "البحث العلمي" التي كانت تضم خريجي الإخوان من كليات العلوم قسم الكيمياء . الفيزياء . الأحياء ، وخريجي كلية الهندسة وباحثين في المركز القومي للبحوث والطاقة الذرية وكانت مهمة هذه المجموعة إجراء البحوث والتجارب على صنع المتفجرات والأحزمة والمواد الناسفة والقنابل والسموم، خصوصاً وان احدى خطط الاغتيال كانت تشتمل على بدائل وخيارات عديدة بينها قتل جمال عبد الناصر بالسم.

ثمة اعتراف آخر لأحد المشاركين في مؤامرة 1965م وهو القيادي الإخواني أحمد رائف الذي اعتاد على الظهور في قناة (الجزيرة) لتشويه صورة الرئيس جمال عبد الناصر متناسيا أنه اصدر عام 1985م كتابه "البوابة السوداء" الذي اعترف فيه بإعادة بناء تنظيم الإخوان المسلمين وزعامة سيد قطب له بتكليف من المرشد العام.

كما اعترف بخطة اغتيال جمال عبد الناصر التي وضعها عبد العزيز علي بعد حصولهم على أسلحة من إخوان السعودية إلى قرية (دراو)، مشيراً إلى أن الهدف من هذه الأسلحة هو إحداث قلاقل في مصر لمواجهة دعمها العسكري والسياسي والمادي للثورة اليمنية، حيث أفتى سيد قطب والشيخ عبدالفتاح إسماعيل بأن من يرفض الاشتراك في حرب اليمن من الضباط والجنود ويتعرض للمحاكمة العسكرية ويعدم فهو شهيد من أهل الجنة!!

في هذا المناخ الساخن صدر كتاب "معالم في الطريق" وكان بمثابة برنامج عمل التنظيم الجديد للإخوان المسلمين، وبوسع الذين قرأوا ما ورد في هذا الكتاب من أفكار وما تردد في محاكمة "الإخوان المسلمين" حول رؤيتهم للمجتمع المعاصر بأنه مجتمع جاهلي، أن يلاحظ التطابق التام بينها وبين أفكار وبرامج الجماعات الإسلامية المتطرفة التي ظهرت في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين المنصرم.

يجمع الباحثون على أن كتاب "معالم في الطريق" هو انجيل التطرف.. وعلى أساس أفكار هذا الكتاب صاغ فقهاء وأمراء الجماعات الإسلامية المتطرفة شعاراتهم وبرامجهم.. وإذ يحاول الإخوان المسلمون إعلان براءتهم من هذا الكتاب وحصر المسؤولية عنه في سيد قطب فقط وتبرير تطرف أفكار الكاتب بظروف السجن التي عاشها المؤلف، إلا أن الحقائق تدل على عكس ذلك وتفضح صلة الإخوان المسلمين ومرشدهم العام بهذا الكتاب وأفكاره المدمرة. وقد وافق المرشد العام حسن الهضيبي على كتاب سيد قطب الذي أرسله إليه من السجن وراجعه ملزمة ملزمة وأمر بطباعته وفقاً للروايات التي جاءت في عدة كتب صدرت بعد رحيل عبد الناصر بعشرين عاماً وفي مقدمتها كتاب زينب الغزالي "أيام من حياتي".

في هذا السياق قالت زينب الغزالي في كتابها "أيام من حياتي" إن التنظيم أعيد بناؤه بصورة سرية بعد قرار حله.. وكانت بداية إعادة البناء سنة 1965م بعلم المرشد العام الهضيبي ومباركته على أن يتولاه سيد قطب، فيما أشارت اعترافات المتهمين بمؤامرة 1965م أمام المحكمة إلى أن التنظيم بدأ بجمع الأسلحة واستغل طاقات الشباب بصنع المتفجرات وإعداد خطط الاغتيالات لعدد كبير من المسؤولين وفي مقدمتهم جمال عبد الناصر.. بل إن إحدى الخلايا اهتدت بالمنهاج الدعوي للإخوان المسلمين الذي يعتبر الراديو والتلفزيون والسينما والفنون والموسيقى والنحت والتصوير أعمالاً محرمة في الإسلام ومنافية للأخلاق، ولذلك تم وضع خطط لتدمير هذه المرافق واغتيال نجوم الفن ومن ضمنهم أم كلثوم وعبدالوهاب وعبدالحليم حافظ ونجاة وشادية وغيرهم.

كما اقترحت الخطط اغتيال عدد من مذيعات التلفزيون وفي مقدمتهن ليلى رستم وأماني راشد، ثم أعدت خطط لاغتيال سفراء كل من الاتحاد السوفياتي وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، لخلق مشكلة بين مصر وهذه الدول. وكان تدريب الخلايا الجهادية يتم على ثلاث مراحل هي: مرحلة الإعداد الروحي، ثم الإعداد الجسدي بالمصارعة والمشي والطاعة، وأخيراً الإعداد العسكري بالتدريب على السلاح.

ومما له دلالة عميقة أن تنظيم "القاعدة" الذي اسسه "أسامة بن لادن" والدكتور "أيمن الظواهري" يتبع نفس نهج الإعداد الجهادي للإخوان المسلمين في عملياته الإرهابية، مما يدل على أن الإخوان المسلمين هم الآباء الشرعيون لكل الجماعات المتطرفة التي تفرخت وتناسخت عنهم.

كان تنظيم الإخوان المسلمين يدير العديد من الأجهزة السرية، ومن بينها جهاز لجمع المعلومات الاستخبارية وآخر للاستطلاع وثالث لجلب المراسلات والأموال من الخارج ورابع لشراء السلاح وتخزينه في القاهرة بالإضافة إلى خلايا كيمائية لتصنيع وضخ المواد الناسفة والمواد الحارقة، وأخرى من المهندسين لمعاينة الأماكن التي سيتم نسفها وبيان إمكانية التنفيذ.

وضع التنظيم خططاً لنسف عدد من الكباري والمصانع والقناطر ومحطات الكهرباء ومطار القاهرة ومبنى التلفزيون وبعض مراكز البوليس ومنازل كبار ضباط الأمن والمباحث العامة بقصد إحداث شلل عام في جميع المرافق فيما أعدت خرائط تم ضبطها لهذه المواقع كلها، وتكليفات بحق عدد من دور السينما والمسارح والمتاحف لإحداث ذعر، ثم يتقدم التنظيم بعد ذلك إلى الحكم بغير معارضة.

قال احد قادة التنظيم المتورطين في مؤامرة عام 1965م أمام المحكمة : "كان الهدف هو إحداث أكبر قدر من الفوضى والذعر، وهذا قد يؤدي إلى سقوط النظام ليقوم محله مجتمع الإسلام.. وكانت هناك أكثر من خطة لاغتيال جمال عبدالناصر واحدة منها أثناء موكبه الرسمي في القاهرة أو في الاسكندرية، وكان هناك من يراقب سير الموكب في أماكن مختلفة.. كما وضعت خطة أخرى لنسف القطار الذي يستقله عبدالناصر في طريقه إلى الاسكندرية للاحتفال بعيد الثورة، وثالثة لاغتياله في شارع الخليفة المأمون وهو في طريقه إلى بيته في منشية البكري بشمال القاهرة.

كانت الخطط معدة أيضاً لاغتيال المشير عامر ونواب رئيس الجمهورية وعدد آخر من المسؤولين.. وعندما بدأ القبض على بعض الخلايا صدرت التعليمات بالإسراع في عملية اغتيال عبدالناصر، ولكنه سافر من الاسكندرية إلى السعودية.. وكلف التنظيم إسماعيل الفيومي من حرس الرئيس ليتولى بنفسه عملية اغتياله عند عودته من جدة إلى مطار القاهرة.. وقد أثبتت صحيفة "الأهرام" بالوثائق في عددها الصادر يوم 10 ديسمبر 1965م صلة القوى الاستعمارية الأجنبية بتوجيه وتمويل النشاط الإرهابي لتنظيم الإخوان المسلمين مشيرة الى أن سعيد رمضان ـ وهو حلقة الوصل بين قيادة التنظيم ومموليه في الخارج ـ قام بتحركات مريبة وتنقل عدة مرات بين بيروت وطهران وبعض العواصم الأوروبية وكان يسافر بجواز سفر دبلوماسي أردني كسفير متجول للمملكة الأردنية الهاشمية.

أخطر ما في الوثائق التي نشرتها صحيفة "الأهرام" أنها أثبتت كيف كانت مخابرات الحلف المركزي تنسق معلوماتها السرية باستمرار وبطريقة منظمة مع المخابرات الإسرائيلية، ومما يلفت النظر أن القيادي الإخواني سعيد رمضان أثار ضجة واسعة في زيارة قام بها لجمهورية سيلان.. وكان مضيفه فيها وزير الإسكان الذي كان قد عاد لتوه من زيارة رسمية لإسرائيل حيث أثار بعض النواب المعارضين لحكومة سيلان آنذاك . وبينهم الدكتور بربرا وزير المالية السابق . هذا الموضوع وقال أمام البرلمان إن لديه معلومات موثقة تؤكد أن سعيد رمضان يعتمد في تمويله لمركز إسلامي يديره في جنيف على عدد من المصادر، منها مصادر إيرانية وأمريكية تدفع لمركز سعيد رمضان أموالاً سخية تحت حجة "مقاومة الشيوعية".

عقب كشف مؤامرة 1965م أصدر فضيلة الإمام الأكبر حسن مأمون شيخ الأزهر بياناً حول رأي الإسلام في مؤامرات الإخوان قال فيه: "إن منظمات الدمار استطاعت أن تشوه تعاليم الإسلام في إفهام حفنة من الناشئين أن الدعوة للإسلام تتم بالإكراه أو الإرهاب"!

ثم تساءل شيخ الأزهر قائلاً: "كيف يدعي شخص انه يخدم الإسلام ثم يستعين بأعداء الإسلام ضد المسلمين".؟!

إضافة لاغتيال عبدالناصر كان التنظيم يخطط لاغتيال المشير عامر وعدد من المسؤولين

اتصل الإخوان بالمستشار السياسي للسفارة البريطانية وبغيرها من السفارات للتآمر على ثورة يوليو

مشروعية وجود (اللجنة الثورية) في الواقع السياسي؟!

د.عبدالرحمن أحمد ناجي

أكدها الرئيس الصالح في أكثر من مناسبة للقاصي والداني ، انه ليس هناك أي خلاف مطلقاً بين المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وأنصار الله وحلفائهم وهما المكونان السياسيان المتصديان بكل ما وهبهما الله من قوة وعزيمة وثبات لعدوان التحالف الدولي الهمجي البربري الغاشم على (اليمن) العظيم ، وأنه على من يظن أن بمستطاعه شق العصا فيما بينهما تحقيقاً لهدف مريض في عقله ووجدانه ، معتقداً أنه قد يتمكن عند إثارته للبلبلة ونشره للشائعات الكاذبة الملفقة والأراجيف والتكهنات بهذا الشأن من خلخلة وزعزعة بنيانهما المرصوص للذود عن حياض الوطن فهو واهم ، وعليه أن يراجع نفسه ، وأن يكف عن المضي والاستغراق في أحلام يقظته أو منامه .

لكنني أكاد أجزم بأن الرئيس الصالح بكلماته تلك لم يَكُن يشير أبداً ولا يقصد بما يطرحه في هذا الشأن لا من قريب ولا من بعيد ذلك الكيان المسمى (اللجنة الثورية العليا) ، وهو الكيان الذي تم تكوينه في غفلة من الزمن قبل بدء العدوان بأسابيع محدودة خارج إطار النصوص الدستورية والقانونية ، ولم يكن منذ نشأته مستنداً في وجوده أو ممارسته للحكم بما أصبحنا نسميه سلطة الأمر الواقع تلك السلطة التي مورست بالمخالفة حتى لنصوص ما كان يعرف بالإعلان الدستوري ، ذلك الكيان الذي يفترض أنه ظل يمارس تلك السلطة فقط إلى ما قبل يوم الخميس 28 يوليو 2016م الذي شهد توقيع الاتفاق السياسي التاريخي بين المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وأنصار الله وحلفائهم ، ذلك الاتفاق الذي أفضى فيما بعد واستناداً إليه لتشكيل المجلس السياسي الأعلى ثم حكومة الإنقاذ الوطني .

قبل ذلك التاريخ الذي تم فيه التوقيع على ذلك الاتفاق السياسي التاريخي ، ظل موقف المؤتمر الشعبي العام وحلفائه واضحاً لا لبس فيه ولا غموض مما كان يطلق عليه آنذاك الإعلان الدستوري واللجنة الثورية العليا ، وتم الإعلان عن ذلك الموقف بعبارات صريحة وواضحة لا تحتمل التأويل ولا تستلزم التفسير في كافة وسائل الإعلام الحزبية التي يمتلكها وتناقلته عنه كل وسائل الإعلام العالمية منذ اللحظات الأولى ، فلابد للجميع من العودة للنصوص الدستورية النافذة ، والاعتراف بأن مجلس النواب هو الهيئة الشرعية الحقيقية الوحيدة الممثلة للشعب ، وينبغي أن يكون المرجعية النهائية لكل أطياف العمل السياسي داخل الوطن في ظل الفراغ الدستوري القائم ، والناتج عن غياب رئيس الجمهورية والحكومة عن الواقع السياسي داخل حدود الجمهورية اليمنية ، بفعل الاستقالة أولاً ، والفرار المخزي خارج الوطن ثانياً ، واتهامهم بارتكاب جريمة الخيانة العظمى باستجلاب العدوان الدولي الغاشم على الوطن ثالثاً .

وقبل ذلك التاريخ الذي تم فيه التوقيع على ذلك الاتفاق السياسي التاريخي ، ظل المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه وبرغم كل تلك التحفظات وبقناعة تامة منه وخيار استراتيجي لا تفاوض حوله ولا مجال للتردد فيه شريكاً أصيلاً وفي مقدمة صفوف المتصدين للعدوان والمقارعين له في كل الجبهات ومنذ اليوم الأول ، واضعاً بذلك فاصلاً سميكاً وجداراً صلباً يحول دون الخلط بين العمل السياسي والعمل العسكري الميداني ، وذهب إلى أبعد من ذلك وفقاً لما تقتضيه المصلحة الوطنية ، حينما شارك مع ممثلي سلطة الأمر الواقع في التفاوض مع الخونة والعملاء في جنيف والكويت وعُمَان سداً للذرائع ونزعاً لكل الحجج التي كانت تضعه على المحك آنذاك ، ماداً يديه على مصراعيهما لكل الجهود الأممية التي ربما يكون من شأنها أن تفضي لإحلال السلام وفك الحصار البري والجوي والبحري ووقف العمليات العسكرية والضربات الصاروخية الجبانة التي لا تطال سوى الأبرياء من المدنيين ، وأعلنها مدوية وبالفم المليان للعالمين أنه على أتم الاستعداد للذهاب إلى أي مكان في العالم للتفاوض ودون قيود أو شروط مسبقة مع من تراه الأمم المتحدة قادراً بالتفاوض على تحقيق تلك المطالب ، رغم قناعته ويقينه بأن أي تفاوض مع الأذيال من الخونة والعملاء لن يقدم أو يؤخر وانه ليس أكثر من مضيعة للوقت وإهدار للجهد ، فأولئك الذين يجري وسيجري التفاوض معهم مسلوبي الإرادة ولا يمتلكون القدرة ولا الصلاحية للتوصل لأي قرار ، وطالما لم تتم تلك المفاوضات بصورة مباشرة وندية مع القيادة السياسية لقوات التحالف المعتدية .

وجاء التوقيع على الاتفاق السياسي التاريخي ، ليكون من أهم ما تمخض عنه : عودة الحياة وضخ الدم مجدداً لشرايين وأوردة النصوص الدستورية النافذة ، والاعتراف الصريح بمجلس النواب كشرعية دستورية حقيقية وحيدة ، وإسقاط الإعلان الدستوري المعلن يوم الجمعة السادس من فبراير 2015م في قلب القصر الجمهوري ، وحل اللجنة الثورية العليا واللجان الفرعية المنبثقة عنها ، وعلى الرغم من أن صياغة الاتفاق السياسي الذي تم توقيعه تجاهلت تماماً وتعمدت عدم الإشارة لا تصريحاً ولا تلميحاً للعنصرين الأخيرين ، إلا أن ذلك جاء كنتيجة طبيعية ومنطقية لعدم اعتراف أحد الموقعين على الاتفاق بهما ، ولأنهما كانا موضع الخلاف بينهما طوال الفترة الماضية ، ذلك الخلاف الذي حال دون التوقيع على ذلك الاتفاق السياسي في وقت مبكر ، بل ويمكن القول بمنتهى الوضوح والشفافية أن التوقيع على ذلك الاتفاق السياسي كان بمثابة إقرار واعتراف بنتيجة مهمة للغاية وهي الإخفاق والفشل الذريع لتلك اللجنة منفردة بإدارة شئون الدولة داخلياً وخارجياً .

واليوم ونحن على مسافة زمنية قصيرة جداً من اكتمال مرور عام على ذلك الاتفاق السياسي التاريخي نجد أن تلك اللجنة الثورية العليا واللجان المتفرعة عنها ، وهي التي يُفْتَرض نظرياً أنه تم تجاوزها من خلال ذلك الاتفاق ، مازالت – للأسف الشديد – تمارس عملها دون أي مسوغ دستوري أو قانوني بل وبمعزل عن أي اتفاق سياسي سري أو علني متوافق عليه ، ومازال رئيسها يظهر رسمياً ويتم تغطية أنشطته عبر وسائل الإعلام الرسمية كفاعل سياسي يحضر مهرجانات احتفالات ، ويستقبل ضيوفاً وله مواقف وأراء واجبة النفاذ في كل ما يدور في الدولة ، ومازال يمتلك بين أصابع يديه سلطة الأمر والنهي في كل مرافق ومفاصل الدولة بما فيها البنك المركزي اليمني .

باختصار شديد تحولت تلك اللجنة إلى إخطبوط سرطاني، وصارت تحديا حقيقيا أمام قيادات شركاء العمل السياسي في جماعة أنصار الله وحلفائهم والمؤتمر الشعبي العام وحلفائه معا وعلى حد سواء ، وبات الشارع في حالة من اليأس والقنوط الشديدين من مدى قُدرة وتمكّن تلك القيادات من حل تلك اللجنة واجتثاثها ، خصوصاً وقد باتت تلك اللجنة بمفاسد أعضائها تشكل اكبر رافد وخادم للعدوان ، وطابور خامس يتواجد بفجاجة رغم أنف الجميع وفي وضح النهار ، وتترسخ القناعة وتتعمق لدى العامة من المواطنين يوماً بعد يوم بأن بقاء واستمرار تلك اللجنة في ممارسة عبثيتها مرهون ببقاء واستمرار العدوان ، وبالتالي فإن مسألة حلها واجتثاثها مرهون هو الآخر باللحظة الفارقة التي يُجبر فيها أبطالنا الميامين كافة المعتدين على وقف عدوانهم وعملياتهم العسكرية في كل الجبهات ، وإلى أن يحدث ذلك سيظل ذلك السرطان يتمدد وينهش ويستولي على المزيد والمزيد من ثروات ومقدرات الوطن وتنغيص حياة المواطنين فيه بأقصى ما يمكن لأعضائها أن يفعلوا ذلك ، دونما رقيب أو حسيب من أحد كائناً من كان ، والله المستعان .

ورطة الأمم المتحدة باليمن

مطهر الاشموري

ونحن في العام الثالث للعدوان على اليمن فإننا اصبحنا في التعاطي والتحليل إلى قراء أو استقراء من منظور ومناظير أوفهم ومفاهيم الاخرين الشركاء بأي قدر في هذا العدوان أو حتى الاعداء الذين عرفوا تجاه اليمن والشعب اليمني يمكن القول انه بقدر شراكة الولايات المتحدة في هذا العدوان على اليمن تكون الأمم المتحدة شريكة بذات السقف بسبب وضع الهيمنة الأمريكية عالمياً وعلى هذه المنظمة وربطاً بالمشروع الامريكي العالمي أو العولمة ومن ثم تحت تأثير المال السعودي الذي تم عولمته لتجييش العالم المواقف والسلاح ولإرهاب والمنظمات الارهابية وحتى المرتزقة والجيوش المرتزقة لتشارك في هذا العدوان .

ونحن في العام الثالث للعدوان فنحن لم نعد نتحسس من العناوين والمصطلحات التي استعملها العدوان لأن تفعيل العدوان استهلكها وفضحها حتى فقدت أي تأثير ومن ذلك ثنائية «شرعية وانقلاب»

سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي السابق قال في أشهر تصريحاته ان الولايات المتحدة ورطت المملكة في اليمن.

ما لا يمكن قوله من الأمم المتحدة مقارنه بذلك هو أن الولايات المتحدة ورطت الأمم المتحدة في الشرعنة للعدوان على اليمن.

الأمم المتحدة لم تعد فقد مورطة أو متورطة بل أن شرعنتها للعدوان بات مأزقاً لها باليمن في ظل فشل الخيار العسكري وفي ظل استمرار العدوان بكل إجرامه وجرائمه وإرهابه وما تضيفه ضغوط الجانب الإنساني وما أفضى إليه الحصار في هذا العدوان من تجويع وانتشار للأوبئة.

أين هذه الشرعية وأين هذا الانقلاب الذي شرعنت الأمم المتحدة للعدوان على أساسهما؟

هل أصبحت الشرعية هي «الارهاب» الذي لاشيء غيره كمشروع ومعطى للعدوان في الواقع وهل الطرف الفاعل في الحرب ضد الإرهاب في واقع اليمن هو من يوصم بالانقلاب ليحاربه العالم بشراكة الأمم المتحدة بالإرهاب؟

النظام السعودي ذاته مارس انقلابين لم يلتزم فيهما حتى بالمعايير الأسرة ومايسمى مجلس البيعة كشرعية أو مشروعية في السعودية وتمثل ذلك في الإطاحة بمقرن بن عبدالعزيز كملك أو حتى ولي عهد ثم الإطاحة مؤخراً بمحمد بن نايف ولي العهد فكيف لهذا النظام الفاقد للشرعية مقارنة بأي نظام آخر في العالم ان يتحدث عن شرعية غيره أو يمارس عدوانه ضد انقلاب أو من أجل شرعية لغيره وكيف تشرعن الأمم المتحدة لعدوان هذا النظام الفاقد لأي شرعية لممارسة عدوانه ضد انقلاب أو من أجل شرعية لغيرة؟

سقف العدوان الزمني وهو في عامة الثالث غير دماره الأوسع وجرائمه الاشنع وإرهابه الابشع في التاريخ بات مستحيل تبريره بثنائية انقلاب وشرعية وكلاهما لايستند إلى واقع أو وقائع.

الأمم المتحدة التي لم تشارك في كل تاريخها بهذا المستوى من العدوان أو الحروب ولم تشرعن لمثلها هي باتت في ورطة وفي مأزق بالشرعنة لهذا العدوان وذلك ما بات فوق قدرة التغطية عليه بالألعاب الأمريكية أو المشروع الأمريكي ولنا فقط التوقف أمام حصار اليمن للعام الثالث مقارنة بما يسمى حصار قطر.

دعونا ننتقل إلى مشهد أو متغير آخر في المنطقة جاء من قمة الرياض «الترامبية» وهو يعني أن تصبح أولوية العالم في المنطقة الحرب ضد الإرهاب الأخواني ومعطى ذلك جاءت الأزمة مع قطر ربطاً بتركيا.

الوصول إلى قرار أو اقرار هذه الأولوية عالمياً يعني تلقائيا أن تنهي الأمم المتحدة شرعنتها للعدوان على اليمن والمرتبط به حصار مطبق خارج هذه الشرعنة ليمارس تفعيل هذه الأولوية المفترضة في اليمن كحرب ضد الإرهاب.

هذا مابات يقدم ورطة بل ومأزق الأمم المتحدة أو الشرعية الدولية باليمن في سياق شرعنتها للعدوان فوق أي ألعاب دولية أو أمريكية وفوق أي مشروع أمريكي أو عالمي!

واجب ودور الأمم المتحدة أن تعالج سبب انتشار وباء الكوليرا في اليمن وشرعنتها للعدوان من أهم أسباب ذلك وليس ان تتباكى أو تمارس دعائية وادعائية انها تساهم في معالجة المصابين بهذا الوباء.